بسم الله الرحمن الرحيم

هذا تفريغ الدرس العشرين من دروس فضيلة الشيخ أبي علي الأنباري بعنوان : البَرلمان – مَواطنُ الرِّدة 2

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

اللهم أرنا الحق حقا وأعنا على اتباعه وأرنا الباطل باطلاً وأعنا على اجتنابه , اللهم علِّمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا اللهم اجعلنا من العاملين بعلمنا اللهم اجعل علمنا حجةً لنا يوم نلقاك ولا تجعله حجةً علينا يا أرحم الراحمين ربِّ اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلُل عقدة من لساني يفقهوا قولي اللهم اجعل عملي صالحاً ولوجهك خالصاً ولا تجعل فيه نصيبا لأحد من خلقك , أما بعد :

تكلَّمنا يوم أمس عن المواطن التي يَدخلها المُرَشَّحون للدخول في البرلمان والعاملون في الحكومات الطاغوتية , وقلنا الموطن الأوَّل أن هذه الأحزاب سواءً أكانت مُنتسبة للإسلام أو غير منتسبة للإسلام, هؤلاء قاطبةً ابتداءً يجب أن يوافقوا على الدستور , وذكرنا بعض التفاصيل وذكرنا أقوال العلماء , وذكرنا قول ابن تيمية في مسألة الاستحلال وقلنا هؤلاء استحلوا الحكم عندما قالوا للدستور نعم , وعندما حَملوا الناس أيضاً أن يقولوا نعم , وعندما أقسموا بالله العليّ العظيم أن يعملوا بهذا الدستور وأن لا يخالفوه , وكذلك عندما يُحاسبون من يخالف الدستور - أحد من الوزراء أو إحدى الوزارات - .

نُكمل حديثنا عن الموطن الثاني الذي يجب أن تدخله الأحزاب التي تشارك في الحكم , وهذا الموطن أُسميه : موطن الإيمان بالتعدُّدية الحزبية, كلمة الإيمان هذا ليس من مصطلحي هُم يُسمُّون هكذا , يُسمُّون: نؤمن بالتعدُّدية الحزبية , ويقولون أيضاً من باب التعبير : الإيمان بالتعدُّدية الحزبية.

هذه المسألة نص عليها المُشَرِّع العراقي في الدستور , والمادة 37 تنص على ما يلي قال " حريَّة تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام إليها مكفولة , ويُنظَّم ذلك بقانون " هذا نص المادة 37 من القانون العراقي , معنى هذا القانون : عندما القانون يقول : لكم الحرية في تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية ولك الحرية أن تنضم إلى أي حزب من هذه الأحزاب التي أُقِرَّت من قِبَلِ القانون , ثم قال : مكفولة , ومعنى مكفولة أي أن الدولة تتكفّل بجواز إنشاء هذه الأحزاب ومن ثم حماية هذه الأحزاب, إلّا أن الشرط الذي وضعوه قال : ويُنظَّمُ ذلك بقانون , أي أن القانون هو الذي يَضع الشروط في الأحزاب التي تُشكَّل - ما هي الضوابط الدستورية المطلوبة في هذه الأحزاب حتى يكون لهم حق في الوجود-.

إذا علمت هذا الأصل , الحُريّة هنا تعني الإجازة , عندما يسألك إنسان: أَفعلُ كذا أو لا ؟ تقول : أنت حرٌّ , أي : يجوز لك أن تفعل هذا الأمر ويجوز لك أن لا تفعل هذا الأمر , لكن إذا فعلت - إذا قلتَ له أنتَ حر - لكن إذا فعلت فأنا سأكفل لك أنه لا يُساء إليك , إذاً أنت أجزت له الإقدام على هذا الأمر , فالقانون أجاز إنشاء الأحزاب وإنشاء الجمعيات وكذلك أجاز الانضمام إلى هذه الأحزاب والى هذه الجمعيات وإلّا فأي معنى للحرية في هذه المادة من الدستور .

إذاً بناءً على هذه المادة , نخرج بمحصلة فنقول : أنَّ مَن آمن بالتعدُّدية الحزبية فقد أجاز للنصارى أن تكون لهم أحزاب , آشوري , كلداني, نصراني, الأسماء التي كانت موجودة في هذه المدينة , وكذلك يُجيز لليزيدي أن يُشكِّل حزبا وفق دينه ووفق معبوداته , لك الحُريّة : يعني أُجيز لك ذلك وإن فعلت فأنا أتكفَّل بحمايتك وأتكفَّل بوجودك , وكذلك هذه المادة – الإيمان بالتعدُّدية الحزبية – بناءً على هذه المادة يُجيزُ للشيوعي أن يكون له حزب , ويُجيزُ للعلماني أن يكون له حزب , هذا ما لا يختلف عليه عاقلان, اثنين من أهل العقل لا يختلفون في هذه المسألة , وهذا نص الدستور العراقي, وبناءً على هذه المادة لاحظتم في 2003 عدد المقرّات التي كانت موجودة في داخل مدينة الموصل , وكذلك في باقي مدن أهل

السنة في ضمن هذه المحافظات , كانت هناك مقرّات للرافضة, مباشرة بعد السقوط بدءوا يُحيُون بعض شرائعهم , وقد رأيت بعيني في 2003 في أول مُحرَّم كيف خرجت المواكب من الرَّشيدية يَحملون الأعلام السود والأعلام الحمر, المكتوب عليها يا أبا الفضل عباس , ويا أبا عبد الله الحسين, وكانت لهم حسينية في الفيصلية بدأت تَنشط , وأرادوا أن يَبنوا حسينية أخرى في منطقة أخرى , لا يوجد رافضي في داخل المدينة لكن لهم بعض الأفراد على الأطراف فتوغلوا داخل المدينة , وقد كانوا في 2004 على ما أذكر أو 2005 قد تهيَّئوا للخروج بالمواكب في داخل مدينة الموصل في داخل الحسينية التي كانت في الفيصلية , لكن أحد الشباب - أسأل الله تعالى أن يتقبَّله في عليّين – دخل بينهم فكانت نهايتهم بتلك العملية, فما فكَّر رافضي بعد ذلك أن يمشي في شوارع أهل السنة في هذه المدن ثم يدعوا يا عباس ويا حسين ويا ثارات وما إلى ذلك .

إذاً لولا أن الله تبارك وتعالى هيَّأ هؤلاء الشباب , والله لوجدتُّم مقرَّات الحزب الشيوعي بين أظهركم , والله لوجدتُّم مقرّات الرافضة بين أظهركم, ولرأيتم أصحاب العمائم السوداء ماذا يفعلون بأهل هذه المدينة, ولرأيتم ولرأيتم ولرأيتم ... , ولكن الله تبارك وتعالى دفع هذا الشرِّ عن أهل هذه المحافظات , قد يكون لخير فيهم والله حسيبُهم فكفَّ الله تعالى عنهم هذه الشرور .

إذاً معنى الإيمان بالتعدُّدية الحزبية بناءً على المادة العراقية , أي أن هذه الأحزاب تُجيز للآخرين إنشاء الأحزاب , وذكرتُ فقط من لا نختلف في كفرهم, ذكرتُ النصارى وذكرت اليزيدية وذكرت الشيوعية وذكرت العلمانية, هؤلاء لا يختلف مسلمان في كفرهم , كل هؤلاء يجوز لهم أن يكون لهم أحزاب .

وأنقل لك أقوال من يُجيز ذلك :

أولاً : إذا رجعت إلى جريدة " الشورى " التي كانت تصدر في داخل مدينة الموصل , في بداية السقوط – أسود وأبيض – في هذه الجريدة

هناك لقاءات عديدة مع " إدريس حاج داود " وهو كان مسئول الحزب العراقي في هذه المدينة , كُبريات الصُّحف كانت تجري لقاء معه والرجل كان يظن نفسه أن له شأن , من ضمن الأسئلة التي كانت توجه له: هل تؤمنون بالتعددية الحزبية ؟ كان يقول دائماً : نؤمن بالتعددية الحزبية, هذا رأس يدَّعي الانتساب للإسلام !.

كان هناك حزب آخر في سوريا – حزب الإخوان – لا تستغرب من كلامي عندما دائما أذكر هؤلاء , أيُّ حزب من أيِّ جهة كانت هذه الأقوال تسري عليه, ولكن التأكيد على هؤلاء من باب أنهم يدَّعون الانتساب إلى الإسلام, الحزب السوري – حزب إخوان سوريا - رجل اسمه "البيانوني" من مدينة بيانون في سوريا من ريف حلب , هذا الرجل عقدوا معه مؤتمراً في قناة "الجزيرة مباشر " , وتلَو بياناً أعدُّوه يريدون ما نمط الحكومة بعد سقوط بشار - ذلك النصيري - فقالوا في بداية الوثيقة : " وهذه وثيقة نقدمها أمام الله وأمام الشعب - بحرف العطف " و " ثم قال من ضمن هذه البنود قال – نريدها – أي بعد سقوط بشار – نريدها دولة ديمقراطية تعدُّدية تداولية " أي أن هؤلاء الرؤوس الذين يتصدرون هذه الأحزاب يؤمنون بالتعدُّدية الحزبية من شاء أن يُشكِّل حزباً من أي دين من أي انتماء على أيِّ عقيدة على أي انتماء لا يهم , لماذا ؟ لأن القانون يُجيز ذلك, ومن القانون أن تكون هناك تعدُّدية حزبية وإلّا أي معنى للديمقراطية إن قامت الدولة على حزب واحد , لا يمكن .

كذلك " فريد عبد الخالق " هذا من رؤوس إخوان مصر – في مصر- يقول – هذا الكلام منقول من " الحصاد المُرّ " وأصله في مجلة المُصَوِّر العدد 3217 , 29 – رمضان – 1406 الموافق 1986 , قال " إن الإسلام لا يتعارض مع قيام أحزاب سياسية , ولا يتعارض مع الديمقراطية بل إن لُبَّ الديمقراطية من صَميم الإسلام " فُضَّ فُوه , هذا قوله.

رجل آخر اسمه " أحمد سيف الإسلام " – لاحظ الأسماء – وهو لا يملك سكِّينا أنا متأكد , أحمد سيف الإسلام أتعلم ابن مَن ؟ ابن حسن البنا,

أحمد سيف الإسلام لقاء معه في مجلة المجتمع , العدد 884 , 9 – جمادى الأولى - 1408 الموافق 1987 , سُئِل من قِبَلِ المجلة: ما رأيكم وما موقفكم من حقِّ تكوين الأحزاب لجميع الاتجاهات والانتماءات ومن ضمنها الشيوعيون ؟ - سؤال صريح وواضح – أجاب – سيف الإسلام لاحظ ماذا أجاب , قال : " لها هذا الحقّ " !, إذاً عندما قلنا أن القانون يُجيز لهؤلاء أن يُشكِّلوا حزباً , هذه تصريحات الرؤوس أنهم يُجيزون للشيوعيين أن يكون لهم الحق في إنشاء أحزاب في داخل بلاد المسلمين, قال: لها هذا الحق , والإسلام لا يُجبِر الإنسان على الالتزام بعقيدة (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) – البقرة (256) "

لاحظ ماذا يترتب على هذا القول , عندما أجازوا وآمنوا بالتعدُّدية الحزبية يترتب على هذا الإيمان وعلى هذه الإجازة :

أولا : أن يبقى على دينه وأن يَجهر بعقيدته , وإلّا فما معنى أن لك الحق أن تُشكِّل حزباً وأنت في مَفصَل عن عقيدتك , النصراني له الحق إذاً أُجيز له أن يُشكِّل حزباً , هذا يعني أنه يدعوا إلى عقيدته , اليزيدي طالما له الحق أن ينشئ حزباً , إذاً له أن يَجهر بعقيدته , الشيوعي والعلماني يُجيز لهم القانون والمؤمنون بالتعدُّدية الحزبية أن يجهروا بدعوتهم , هذا ما يترتَّب على الإيمان بمبدأ الحُريّة التعدُّدية .

الشيء الثاني : أن هذا الإيمان يُجيزُ لهم أن يمتلكوا وسائل الإعلام, إذاً أن يجهر بعقيدته - لا يتخفى - وأن يمتلك وسائل الإعلام بكلِّ تشكيلاتها وأنواعها: المقروءة والمرئية والمسموعة , ويترتَّب على الإيمان بالتعدُّدية الحزبية إجازة هؤلاء للدعوة إلى عقيدتهم والى دينهم , ويترتَّب أيضاً أن يَحكموا البلد إذا جاءوا بأكبر عدد من الأصوات وإن كان دون ذلك فلهم الحق أن يُشاركوا في الحكم .

الإيمان بمبدأ التعدُّدية الحزبية يترتب عليه هذه المسائل الأربعة , أن يجهر بعقيدته وأن يمتلك وسائل الإعلام وأن يدعوا إلى عقيدته وأن يُشارك في الانتخابات, فإن رُشِّح بأكبر عدد من الأصوات يحكم البلاد , جيد,

النصارى جاءوا بالأغلبية , أعلنوا عن عقيدتهم بوسائل الإعلام ودعَو إلى النصرانية والناس اقتنعوا بهم وفي الانتخابات فازوا ووصلوا إلى الحكم, الشيوعيون جهروا بعقيدتهم – لا إله والحياة مادة – ثم بعد ذلك عن طريق وسائل الإعلام دعَو إلى هذه العقيدة والناس استجابوا لهم , وأكبر عدد من الأصوات ووصلوا إلى البرلمان , الحكم لهم !

من يؤمن بالتعدُّدية الحزبية يجب أن يستسلم لهذه المسلَّمات ولهذه الحقائق, جيد , إذا وصل الشيوعي بهذه الطريقة إلى السلطة , الذين يؤمنون بالتعدُّدية الحزبية هل يتنصَّلون من ذلك أم يستسلمون للشيوعيين ويسلِّمون لهم الحكم ؟ يقيناً يسلِّمون لهم الحكم ؛ لأن هناك قانون آخر يقول "مبدأ تداول السُّلطة " بالسِّلمية , ومعنى تداول السلطة أي أن الحزب الحاكم إذا خسر وجاء أُناس بأصوات أكثر , على هذا الحزب أن يُسلِّم السُّلطة إلى الحزب الذي فاز , وهذا يُعرَف في النظام البرلماني "مبدأ تداول السُّلطة" أي أعطيك السُّلطة بسلمية وتعطيني السُّلطة أيضاً بسلمية.

هل هناك من القادة مَن أجاز للشيوعيين أن يحكموا المسلمين ؟ نعم, أتعلم مَن ؟ أحمد ياسين , هذا الذي أقرأه ذكره أبو بصير الطرطوسي وهو إنسان سيِّء, له كتاب اسمه " حُكم الإسلام في الديمقراطية والتعدُّدية الحزبية" نقل في هذا الكتاب حواراً دار مع أحمد ياسين , قائد حماس, الذي أسس حركة حماس , وكلامه الذي نقله قد نقله من كتاب اسمه "أحمد ياسين, الظاهرة المعجزة وأسطورة التحدي " الصفحة 116 إلى 118, هكذا يقول أبو بصير في كتابه " حكم الإسلام في الديمقراطية والتعددية الحزبية" لاحظ الحوار الذي دار , قيل لأحمد ياسين – الصحفي قال له-: لكن الشعب الفلسطيني يريدون الديمقراطية , لماذا تعاندونهم ؟ قال – أحمد ياسين-: "وأنا أيضاً أُريد الديمقراطية متعدِّدة الأحزاب , والسلطة فيها لمن يفوز في الانتخابات " جيد , سؤال آخر – هذا الصحفي يسأله -: لو أن الحزب الشيوعي فاز , ماذا يكون موقفكم ؟ - أنت تقول لهم الحُريّة, الحزب الشيوعي فاز , ما موقفكم – قال :" حتى لو فاز الحزب الشيوعي فسأحترم رغبة الشعب الفلسطيني " سأله الصحفي سؤال آخر قال: إنَّ

الشعب الفلسطيني يريد دولة ديمقراطية متعدِّدة الأحزاب , أجاب :" والله نحن شعب لنا كرامة ولنا حقوق – طبعاً هذا الكلام ذكر أنه قاله بغضب- إذا ما أَعرَب الشعب الفلسطيني عن رفضه للدولة الإسلامية فأنا أحترم وأُقَدِّس رغبته وإرادته " زين , أُناس يرفضون الدولة الإسلامية بماذا يرضون؟ بالشيوعية , قال : " فأنا أحترم وأُقَدِّس رغبته وإرادته ".

فيا إخوة المسألة ليست مسألة أحزاب , وإنما عليك أن تعلم ماذا يترتب على التعدُّدية الحزبية , جيد .

إذاً هذه هي الحقيقة , التعدُّدية الحزبية من يَصل يَحكم , وهنا نتوجه بالسؤال إلى المرجئي الخبيث الخنيث , والى من خُدِع من المسلمين بالحزب العراقي : إذا وصل النصارى - الذين كفرهم أصلي - بموجب الأغلبية, أو اليزيدي بموجب الأغلبية وصل إلى الحكم وتولى الحكم, الرئيس منهم ورئيس الوزراء منهم وأكثر الوزراء بأيديهم ويسيِّرون الدولة وفق عقيدتهم ومنهاجهم , هؤلاء أيضاً ستقولون عنهم طاعتهم واجبة؟ وهل ستقولون أيضاً كفر دون كفر ؟ إن قلت : نعم , ارتَدَتَّ عن دين الله عزَّ وجلَّ, وإن قلت : لا هؤلاء ليسوا أمراء وطاعتهم ليست واجبة , يأتي السؤال: إذاً ما الفرق بين " خُديدا " و " طولوس " و " ماركس " و "سليم الجبوري" ما الفرق ؟ كل الذي حصل أن الأسماء تغيَّرت , المواقع نفس المواقع, والوزارات نفس الوزارات والمهام نفس المهام , كان "بطرس" يحكم جاء "خديدا" ذهب "خديدا" جاء "ماركس" ذهب "ماركس" جاء "سليم", فإذا قلت : من يَحكم بهذه القوانين الآن طاعتهم واجبة وهم أمراء لنا, إذاً عليك أن تُقِرَّ لليزيدي والنصراني والشيوعي ؛ لأنه لا يختلف هؤلاء عن هؤلاء في شيء ! كل الذي تغيَّر فقط الاسم ! لماذا الشيوعي الذي يحكم بنفس الدستور وبنفس القانون لا يُسمَّى أميراً طاعته واجبة, ثم تأتي إلى آخرين - نفس القانون ونفس الدستور ونفس الأحكام - ثم تقول طاعته واجبة ومن خرج عليه فهو خارجي , وكفره دون كفر , أين الفارق؟ لا يوجد فارق .

من أقَّر بهذا : النصراني أو اليزيدي أو الشيوعي إذا حكم وقيل هؤلاء أمراء طاعتهم واجبة ومن خرج عليهم خارجي , وكفرهم دون كفر, إذاً عليك أن تَحكم بنفس هذا الحُكم على الذين يَحكمون بلاد أوروبا , هنا "بطرس" يحكم هناك " أوباما " المرتد يحكم , هذا قانون وضعي وهذا قانون وضعي, إذا قلت عن هذا النصراني بهذه المواصفات : كفر دون كفر, إذا يجب أن تقول عن أولئك أيضاً : كفر دون كفر , لا فرق بين هؤلاء وأولئك , فعلى المسلم أن يُدرك ما معنى هؤلاء المرجئة وما معنى الحزب العراقي وما معنى الدعوة إلى الانتخابات ؛ لأن من ضمن الانتخابات يجب أن يؤمنوا بالتعددية الحزبية .

هؤلاء الآن – يا إخوة – أشبه ما يكونون بصورة أذكرها :

بعد فتح مكة - شرَّفها الله تعالى وعظَّمها – الرسول ﷺ جعل على إمارة مكة أُسَيد بن عتّاب رضي الله عنه وهو كان في الثامنة عشر من عمره - ذكرت هذه حتى لا تستغرب عندما ترى شاباً يتولى أمراً , علماً أن سهيل بن عمر كان موجوداً , وأبو سفيان كان موجوداً , وهؤلاء سادَةُ مكة في الجاهلية, لكن الرسول ﷺ رأى أن يوكل الأمر إلى هذا الشاب ؛ لأنه أهل لحمل هذه الأمانة , نرجع إلى موضوعنا – لو جاءت ثُلَّة من داخل أهل مكة وقالوا: يا أُسَيد , الله عزَّ وجلَّ أنزل علينا آية نحن أهل مكة بالذات قال (**لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ**) – الكافرون (6) - نحن نريد أن نبقى على شركنا, وأنزل في كتابكم آية أخرى تقول (**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**) – إذا نريد أن نختار ديننا , وبناءً على هذه الآية أنت لا تستطيع أن تُكرِهنا على أن نترك عبادتنا وشركياتنا , نريد أن نبقى على ما نحن عليه , ثم عليك أن تُجيز لنا أن ندعو الآخرين إلى عبادة الأصنام , وأن نَجهر أيضاً بوجود صنم في داخل مكة ووثن هنا وإله هنا وآلهة هناك , الآيات تُلزمك يا أُسَيد, ثم عليك أن توافق على أن نشارك معك في الحكم أيضاً - في حكم مكة- باعتبار أننا لنا وجود في مكة , نحن طائفة من ضمن أهل مكة فعليك كما أنك تحكم مكة , نحن بهذه الكتلة , طالما وافقتم على بقائنا على ما نحن عليه, (**لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ**) (**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**) إذاً عليك أن تشاركني

أيضاً في الحكم , ومقابل ذلك وسبب مشاركتي لك ؛ لأنه هناك بعض الأحكام في دينكم نحن نوافق عليها , نُقَدِّس بيت الله الحرام ونقبل بالطواف ونقبل بالسَّعي ونُقَدِّس المحرمات التي تكون في داخل مكة , لكن يجب أن تُقِرّوا لنا ببعض العبادات الخاصة بنا , أن نجعل السائبة لأصنامنا وحامٍ ووصيلةٍ وما إلى ذلك , وأن تأذنوا لنا إن كان المولود أنثى أن ندفنه؛ لأن هذا خاص بنا, ما الفرق بين هذا الذي قلته وبين واقع وحال هؤلاء؟

أليس معنى ذلك - التعدُّدية الحزبية - أن يكون النصراني يُعلن ديانته في الداخل كما لو أُجيز لمشركي مكة في ذلك الوقت ؟ وكذلك باقي الأحزاب التي ذَكرت؟ لا فرق بين الصورتين .

المسألة الأخيرة التي أُشير إليها : من آمن بالتعددية الحزبية أي أجاز للناس أن يُشكِّلوا أحزاباً وبالذات مَن كُفرهم أصلي , كالنصارى بتشعباتهم, كِلداني إلى آشوري إلى صابئي , إلى هؤلاء الذين كفرهم كفر أصلي, لا نختلف في كفرهم , اليزيدي لا نختلف في كفره , الشيوعي والعلماني هؤلاء مرتدون , من قال أؤمن بالتعدُّدية الحزبية وبناءً على تلك الحقوق هذا يعني أنك لا تُكَفِّر هؤلاء , وإن قلت بلسانك أنني أُكفِّرُهم , لماذا؟ لأنك إذا كفَّرتهم لا تُقِرُّ لهم بهذه الحقوق , لا تُقِرّ لهم أن يجهروا بعقيدتهم, لا تُقرُّ لهم أن يمتلكوا وسائل الإعلام , لا تُقِرُّ لهم أن يدعوا إلى عقيدتهم من خلال وسائل الإعلام , لا تُقِرُّ لهم أن يشتركوا في الحكم , لا تُقِرُّ لهم أن يحكموا, إذاً إذا آمنت بالتعدُّدية الحزبية هذا يعني أنك لا تُكفِّرهم , وإلا لو كفَّرتهم عليك أن لا تُقِرَّ لهم بأي حق من هذه الحقوق , دليل ذلك قوله تبارك وتعالى (**قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ**) – الممتحنة (4)- هذا ديننا, والإيمان بالتعدُّدية الحزبية هذا دستورهم , الآن هم يعملون بدينهم أم يعملون بدستورهم ؟ يقيناً يعمل بدستوره فهو يكفِّره في الدين – يقول هؤلاء كفار , هذا في الإسلام – لكن عندما يأتي ويلتزم بالدستور يُجيز لهؤلاء العقيدة ويجيز الإعلام ويُجيز المشاركة ويُجيز الحكم أيضاً,

إذاً كيف توفِّقُ بين هذين الدينين , دين يقول لك : ادعُهم إلى الإسلام فإن لم يستجيبوا عليهم أن يدفعوا الجزية , وبعضهم يُخيَّر بين الإسلام وبين القتل, هذا ديننا, أما الذي يعملون به قال : يجوز لهؤلاء أن يُنشِئوا الأحزاب وفق ما نصت المادة 37 من الدستور العراقي , إذاً أنت الآن تجمع بين دينين متناقضين, دينٌ لا يُقِرُّ أحداً على ما هو عليه , وإن أقرَّ أهل الكتاب فبالضوابط الشرعية , لا أن يكون حراً في الدعوة إلى عقيدته , في الإسلام – ذكرنا لكم سابقاً – أنه لا يَجهر بشيء من عقيدته ولا من دينه ولا يُظهر شيئا من شعائره , هذا ديننا , أما في الدستور فله أن يُعلن كل ذلك, إذاً أنت الآن تريد أن تَجمع بين دينين متناقضين , لا يمكن أن يجتمع الإسلام مع هذا الإيمان (أي بالتعدُّدية الحزبية) لا يمكن , فإذا خالطَتِ الإسلامَ هذه العقيدةُ – عقيدة الإيمان بالتعدُّدية الحزبية – لا يبقى عندك شيء اسمه إسلام , (**وَيقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً ﴿150﴾ أُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا**) – النساء (151-150) - إذاً هؤلاء وإن قالوا نحن نعتبرهم كفّار , لكن في دستورهم لم يُكفِّروهم, لو كفَّروهم لم يُقِروا لهم بكل هذه الحقوق وما أجازوا لهم بإنشاء الأحزاب في وسط بلاد المسلمين .

الشيء الآخر , وأنت تعلم أن من لم يُكفِّر الكافر الأصلي فقد كفر؛ لأنه يُكذِّب الآيات القرآنية , وكذلك الناقض الذي ذكره الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى رحمة واسعة في نواقض الإسلام قال :"مَن لم يُكفِّر المشركين أو شكَّ في كفرهم أو حسَّن عقيدتهم فقد كفر " إن لم تكفِّرهم تكفُر؛ لأن الله عزَّ وجلَّ كفَّرهم ومن لم يُكفِّر من كفَّره الله تبارك وتعالى لا يبقى له في الإسلام شيء , وكذلك الإيمان بالتعدُّدية الحزبية يكون متناقضاً مع تعريف الإسلام أيضاً , وتعريف الإسلام كما تعلم "الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والبراءة من الشرك وأهله" هذا تعريف الإسلام , فمن تحقَّقت فيه هذه الأجزاء الثلاثة من التعريف فهو مسلم, فأين البراءة من الشِّرك عن من يؤمن بالتعدُّدية الحزبية ؟ وأين البراءة من آلهتهم ومن معبوداتهم ؟ إذا المُرشَّحون , والأحزاب التي

تُشارك في البلدان الديمقراطية في الانتخابات وتدخل في البرلمانات في هذا الموطن يخرجون من الملَّة , هذا الموطن الثاني .

نأتي إلى الموطن الثالث , هذه الأحزاب يعلمون يقيناً أنهم عندما يدخلون في الانتخابات, وأفرادهم يُرَشَّحون للدخول في الحكومات الطاغوتية, الجميع يعلم أن هؤلاء الأفراد يؤَدّون اليمين الدستوري , أو القسم الدستوري, أقرأ لك نص القسم الدستوري في القانون العراقي , لاحظ, المادة 48 من الدستور العراقي قال : " يؤدِّي عضو مجلس النواب اليمين الدستوري أمام المجلس قبل أن يُباشر عمله بالصِّيغة الآتية – قبل أن تستلم أي شيء تُقسِم , لاحظ الصِّيغة – قال : أقسم بالله العليِّ العظيم أن أؤديَ مهماتي ومسئولياتي القانونية بتفانٍ وإخلاص , وأن أحافظ على استقلال العراق وسيادته وأرعى مصالح شعبه وأسهر على سلامة أرضه وسمائه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي , وأن أعمل على صيانة الحريَّات العامة والخاصة واستقلال القضاء – لاحظ الآن – وألتزم بتطبيق التشريعات بأمانة وحياد , والله على ما أقول شهيد " أين يضع يده عندما يُردِّد هذا القسم ؟ على كتاب الله عزَّ وجلَّ , يُقسِم بالله تبارك وتعالى ويُشهدُه على أن لا يعمل بكتاب الله عزَّ وجلَّ !

قال أحد الطلبة : يعني يُقسِم بالله على أن يعصي الله , قال الشيخ : لو كانت معصية لهانت المسألة , تتصوَّر أن إبراهيم نعمة أدَّى هذا القسم! جيد, ما معنى هذا القسم يا شباب ؟

أوّل شيء قال : " أُقسم بالله العليِّ العظيم أن أؤديَ مهماتي ومسئولياتي القانونية" يعني عندما أستلم أمراً وهذا الأمر منضبط بالقانون والدستور أُقسم بالله أن ألتزم بالقانون والدستور في أي موطن تضعونني , قال: "بتفانٍ وإخلاص " لأن العمل لا يُقبل – كما تعلم – إلا إذا كان فيه إخلاص!, وهؤلاء نصُّوا على الإخلاص في العمل ! على أن يلتزم بالدستور بتفانٍ وبإخلاص ! .

المؤاخذة الأخرى قال : أحافظ على استقلال العراق وسيادته , "يعني سايكس بيكو" الآن منَّ الله عزَّ وجلَّ علينا وأزيلت الحدود بين سوريا وبين العراق, أتعلم أن الذين اقسموا على هذا اليمين الآن يعملون على إعادة الساتر من جديد؟ لأنهم أقسموا على أن يحافظوا على سيادة العراق وأرضه والعراق معروفة الحدود وفق تقسيم سايكس بيكو , جيد .

شيء آخر , قال " وأقسم بالله العظيم أن أحافظ أيضاً على نظامه الديمقراطي الاتحادي - يعني أي نظام آخر فإنه لا يقبل وشيء آخر – وأن ألتزم بتطبيق التشريعات بأمانة " إيش تشريعات هذه ؟ أي التي سيضعها أعضاء البرلمان؛ لأن هؤلاء سيضعون تشريعات , فقد يكون في الدستور -عندما أقسم - بعض التشريعات ما كانت موجودة في الدستور لكن أعضاء المجلي التشريعي – البرلمان – عندما يضعون دستوراً أقسم على أنه سيُطيع هذه التشريعات التي ستضعها جماعة المجلس التشريعي أو السلطة التشريعية وهم أعضاء البرلمان ثم بعد ذلك " والله على ما أقول شهيد".

هذا الكلام يؤكِّد ما قلناه سابقا , أليس هذا استحلال باليمين على الحكم بالدستور؟ هذا القسم ألا يعني عند السامع أن هؤلاء الناس ليس فقط يستحِلّون بل يؤكدون الاستحلال بأغلظ الإيمان ! إذاً هذا هو الاستحلال بعينه.

إخوان مصر , وكذلك الحزب العراقي , هؤلاء بحكم انتمائهم إلى الإسلام عندما قيل لهم كيف تُقسمون هذه الأقسام وتؤدون هذه الأديان؟ جاءوا بخديعتين ؛ لأن الرجل متشبث بالديمقراطية , ممكن أن يُأوِّل الإسلام بما يوافق الديمقراطية , لكن لا يمكن أن يمسَّ الديمقراطية بأي حال من الأحوال, فعندما جوبهوا بهذا الأمر , كيف تُقسم هذا القسم بأن تعمل بهذا الدستور والتشريعات بتفانٍ وإخلاص وأن تحافظ (عليه)؟ قالوا: أنا عندما أضع يدي على كتاب الله عزَّ وجلَّ وأقسم على العمل بالقانون وبالتشريعات أنا نيَّتي شريعة الله عزَّ وجلَّ وليست هذه القوانين والدساتير, هذه كانت خديعة من أُناس اعتادوا على خداع المسلمين, بِحُكم أهل المنابر , بِحُكم علماء , بِحُكم أصحاب محاضرات , بِحُكم أصحاب

دروس, بِحُكم أن الناس يستفتونهم , بِحُكم وبِحُكم .. , أنا الرجل المسلم ما يُدريني عندما يأتي رجل بهذه المواصفات يقول لي: أنا أقسمت هكذا, وهو موطن ثقة عندي ولا يوجد عندي من العلم ما أُفنِّد قوله هذا , جيد, هل يُسلّم لهم بهذه الخديعة التي خدعوا بها المسلمين ؟

حديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه وأرضاه عند الإمام مسلم رحمه الله قال: قال رسول الله ﷺ " اليمين على نيَّة المُستَحلِف " هناك حالف: الذي يقوم بأداء اليمين , هناك مُستَحلِف الذي يطلب منك أداء اليمين, هؤلاء الناس بناءً على هذا الحديث أقسموا على نيتهم أم أقسموا على ما جاء في الدستور؟ (أجاب الطلاب) : على ما جاء في الدستور .

قال الشيخ : الدستور ؛ لأن ما جاء في الدستور هو الذي طلب منهم أن يؤدُّوا هذا القسم وعندما كان يقول أنني ألتزم بالقوانين وبالتشريعات بتفانٍ وإخلاص, صاحب هذا القانون يقصد الدستور ويقصد القانون , إذا الذي يُقسم يُقسمُ على نيَّة من وضع هذه المادة في الدستور العراقي وليس على نيتك أنت, وإلّا لو أقسمتُ على نيَّتي لضاعت كثير من الحقوق! تطالبني بشيء: تقول : هذا الجهاز لي , أقول : أقسم بالله هذا الجهاز ليس لك – وأنا أعلم أن الجهاز لك – ولكن في نيَّتي ماذا ؟ أنا أقصد هذا الكأس, إذاً راح عليك الجهاز! , إذاً لو كانت اليمين على نيَّة الحالف لضاعت كثير من الحقوق ولهذا الرسول ﷺ قال " اليمين على نيّة المُستَحلِف " فأن تخدعنا وتقولَ أنا كنت أقصد الشريعة , وأنت تعلم قبل غيرك أنك تكذب - ليس فقط الحديث - بل تعلم يقيناً أنك تكذب ؛ لأنك إذا دخلت في تلك الدائرة لا يمكن أن تَحكم بشرع الله عزَّ وجلَّ , بل يقيناً تعلم أنك ستحكم بالدستور, فكيف تقول: نيَّتي شريعة الله عزَّ وجلَّ ! , هذا اليمين الذي ألزمت به نفسك, عندما تدخل في البرلمان ستحكم بكتاب الله وشريعة الله أم تحكم بالدستور!؟ إذا أين يمينك ! هذا مخرج أراد هؤلاء أن يخرجوا أنفسهم من تحت طائلة هذا اليمين .

إخوان مصر , ودائماً الشيطان يفتح لهم من الأبواب والعياذ بالله (**وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ**) – الأنعام (121) - عندما جاءوا إلى

اليمين أضافوا استثناء : أقسم بالله أن أعمل بالقانون والتشريعات وأن أحافظ.., قال: ما لم تَرِد فيه معصية , أو ما لم يخالف الشرع! (قال أحد الطلبة: هو كله مخالف للشرع !).

قال الشيخ : يا إخوة هذا للخداع , مرسي أصبح رئيس دولة ما فائدة قوله: ما لم يُخالف شرع الله ؟ ما فائدة قوله : ما لم أؤمر بمعصية ؟ أليس القانون المصري يُجيز التعامل بالربا ؟ عندما سحب أربعة مليارات ونصف من البنك الدولي أين كان من أَيمانه – على أن لا أخالف شرع الله, وإن لم أؤمر بمعصية ! – إذا هذه كانت خديعة , فقط حتى يبرِّروا استمرارهم في السَّير خلف أفلاطون والعمل بالديمقراطية وإرضاء أوباما, ليس إلّا.

جيِّد , رجل أقسم بهذه الأيمان , ما الذي يبقى له من الإسلام !؟ ومما يُثبت أيضاً كذب هؤلاء – أنني كنت أقصد , وما لم أؤمر بمعصية , وما لَم وما لَم ..– أتعلم ما مهمة أعضاء البرلمان في العراق وكذلك في باقي البرلمانات؟ المادة 58 من الدستور العراقي : " على أن مهمات النواب: أولاً: تشريع القوانين , ثانياً : الرَّقابة على السلطة التنفيذية " هذا واجبهم, الرَّقابة على السلطة التنفيذية , إذاً أنت عندما تدخل أنت ستضع التشريعات وستراقب أيَّ وزير إذا خالف الدستور ستحاسبه , إذا أين الحكم بما أنزل الله؟ أقسمتَ على " أنني أحكم بشريعة الله " ! وأين قولهم ما لم أؤمر بمعصية وقولهم ما لم يأتي نص وما إلى ذلك ؟ إذا هذه خديعة كانوا يخدعون بها المسلمين طوال هذه الفترة .

نكتفي إذاً , والحمد لله وصلَّى الله على محمد وعلى آله وصحبه .

قام بتفريغ هذا الدرس الأخ : أبو عُبيدَة المُهاجِر

قناة الشيخ أبي علي الأنباري – تقبّله الله – على التليغرام

مدونة الشيخ أبي علي الأنباري – تقبّله الله - على موقع (wordpress)
تجدون عليها كل ما يَتِم تفريغه من الدروس :

https://alanbaryabo3ly.wordpress.com/

لمراسلتنا على بوت القناة : al3fribot@